**أوراق اقتصادية**

# سمير النصيري*: برنامج الاصلاح الاقتصادي المقترح من صندوق النقد الدولي والدور الحكومي المطلوب

خلال شهر حزيران الجاري صادق مجلس الوزراء العراقي على بنود الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن التفاهمات بصدد تطبيق البرنامج الاصلاحي للاقتصاد العراقي والذي ينسجم مع منح قرض الصندوق للعراق. وبما ان الاتفاق سيدخل حيز التنفيذ في النصف الثاني من عام 2016 وبما انه قد حدثت عدة مستجدات في إجراءات الحكومة والجهات الاقتصادية المعنية بتجاوز الازمة الاقتصادية والمالية خلال النصف الاول من السنة التي يعيشها العراق منذ منتصف 2014، لذلك، ومن نظرة تشخيصية وتحليلية للوضع الاقتصادي، نلاحظ انه خلال النصف الاول من هذه السنة حصل ارتفاعٌ نسبي في اسعار النفط العالمية ووصل الى حدود 50 دولار للبرميل. كذلك ارتفعت معدلات الانتاج والتسويق. كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي لغرض الحصول على قرض الصندوق. يضاف الى ذلك بوادر قيام دول السبعة الكبار والبنك الاسلامي للتنمية والمنظمات المالية بتقديم المساعدات التي تؤمن الدعم المالي لكي يتم تجاوز الازمة الاقتصادية.

إزاء هذا الوضع يتوجب على الحكومة وضع خططها المالية ورسم صورة للإيرادات والنفقات، والعجز الجديد في الموازنة للنصف الثاني وحتى نهاية 2016 مما يتطلب من الحكومة اصدار ملحق بالبيانات والمؤشرات في ضوء تلك المستجدات والتعديلات التي ستجري عليها بهدف تخفيض النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية وزيادة الايرادات المستحصلة من خارج الايرادات النفطية المقترحة، واعادة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الكبيرة التي نفذت في المحافظات وبشكل خاص المشاريع التي تم

## أوراق اقتصادية

تنفيذ أكثر من 50 بالمئة منها على ان تكون هذه المشاريع استراتيجية او بنى تحتية ومدرجة ضمن الموازنة. وكذلك تحديد الاولويات في الصرف والتنفيذ في ضوء الحاجة الملحة لهذه المشاريع في كل محافظة، وإعطاء محافظة البصرة أولوية خاصة إسوة بإقليم كردستان بوصفها المحافظة الاساسية المنتجة للنفط المصدر لعام 2016 وحاجتها الملحة لتنفيذ مشاريع استراتيجية. وكذلك سحب 80 بالمئة من التخصيصات المرصودة لإجمالي النفقات الاستثمارية البالغة (30.4) تريليون دينار من المحافظات والجهات ذات العلاقة وتخصيص 20 بالمئة منها للمحافظات والجهات الاخرى لأغراض تمشية بعض مستحقات المقاولين. وهذا إضافة لما قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ 2016/6/14 بتسديد الوجبة الاولى من مستحقاتهم عن طريق السندات الحكومية التي أطلقها البنك المركزي العراقي وتنفيذ الذي يمكن تنفيذه من المشاريع حسب الأهمية والأولوية. وتسحب الصلاحية من المحافظات للفترة المتبقية من هذه السنة.

ومن الملاحظ عدم وضوح الأهداف الاقتصادية في موازنة 2016، كما يتضح ذلك من خلال غياب شفافية البيانات كما في الواقع الاقتصادي المنشود والذي اعتمد لإعداد الموازنة لعام 2016 باعتماد سعر 45 دولار للبرميل في حين كان سعره لا يتجاوز 30 دولار للبرميل، وضعف تحديد دور القطاع الخاص في تنمية الموارد غير النفطية، وكذلك عدم تحديد دور للقطاعات الانتاجية وتشجيع القطاع الصناعي الخاص المحلي كما ورد بالبرنامج الحكومي. كما ان الموازنة لم تتضمن تحديد خارطة طريق لتنفيذ الاصلاح الاقتصادي والمالي، كما لم يتم تحديد المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية التي تخدم التنمية الاقتصادية والاصلاحات الاقتصادية وغياب الجهة المركزية التي تتابع التنفيذ والمراجعة والتقييم. ونؤكد هنا على اهمية حسم المشاكل وتصفية الحسابات بين المركز واقليم كردستان فيما يخص اتفاقات تصدير النفط مما

## أوراق اقتصادية

يتطلب ضرورة تشريع قانون النفط والغاز الموجود على رفوف مجلس النواب منذ عدة سنوات، فضلا عن إلزام المصارف الحكومية والخاصة بتنفيذ مبادرة البنك المركزي بتخصيص مبلغ 6.5 تريليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطويرها لتأخذ افقا اوسع وتساهم فعلا في تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي.

ولسد العجز في الموازنة يتوجب على الحكومة التوجه الى تفعيل وتطوير إجراءات الاقتراض الداخلي من القطاع المصرفي العراقي، والاقتراض الخارجي وفق ما ورد في مقترح الحكومة في موازنة 2016 ووفق الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي والتفاهمات مع البنوك والمنظمات المالية الدولية، واتخاذ الاجراءات السريعة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتشكيل مؤسسة ضمان الودائع بهدف سحب السيولة المكتنزة في البيوت والمقدرة بحدود 39 تريليون دينار. فضلا عن تشكيل هيئة استيرادية عليا لإعداد المنهاج الاستيرادي للدولة حسب اولويات توفر التخصيصات وسحب صلاحيات الوزراء في تمشية العقود وتخويل الهيئة أعلاه صلاحية الدراسة والمصادقة ومتابعة التنفيذ حصراً ويستثنى من ذلك وزارة الدفاع والداخلية والجهات الامنية والامن الوطني.

تتولى هذه الهيئة اعداد منهاج الاستيراد للدولة وتتابع تنفيذه لكل وزارة من الوزارات، وايقاف استيراد المواد غير الضرورية والمواد الاستهلاكية والترفيهية ودعم الانتاج المحلي الزراعي والصناعي، وان يكون شعارنا لعام 2016 (الاستيراد مُكمّلٌ للإنتاج المحلي وليس منافساً له) واقتصار الاستيراد على المواد الاساسية والضرورية وهي الغذاء والدواء ومستلزمات تأمين الطاقة الكهربائية والصناعة النفطية والغاز والمعادن ومتطلبات ادامة الحرب على الارهاب وحفظ الامن الوطني.

وبـذلك سـتكون الاجـراءات الحكوميـة أعـلاه هـي اجـراءات إصـلاحية مهمـة واساسـية تـأتي مُمهـدةً ومكمّلـةً للبرنـامج الاصـلاحي الاقتصـادي الـذي تـم الاتفـاق عليـه مـع صـندوق النقـد الـدولي وحصـلت مصـادقة مجلـس الـوزراء عليـه أخيـراً والـذي سـيبدأ تنفيـذه اعتبـاراً مـن تمـوز القـادم ولفتـرة ثلاثـة سـنوات حتـى 2019 نأمـل ان يكـون العـراق قـد اسـتطاع خلالهـا تجـاوز أزمته المالية وعاد الى وضعه الاقتصادي المستقر.

(*) خبير اقتصادي متخصص في المصارف

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الاشارة إلى المصدر. 2016/6/26
http://iraqieconomists.net/ar/